



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



بيروت، 8 كانون الثاني/يناير 2009

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) تجدد إدانتها للعدوان الإسرائيلي على القطاع

وتحت مجلس الأمن على عدم الاكتفاء ببيان رئاسي، وعلى إرسال قوات دولية لفرض الأمن وحماية المدنيين، وتجدد مطالبتها الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الوفاء بالتزاماتها، وتدعو مجلس حقوق الإنسان أن يدعم مطلب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بالتنازل، لاتخاذ جملة قرارات وإجراءات دون تعريضها لحق النقض (الفيتو)، وتدعو الاتحاد الأوروبي اعتماد مواقف وتصريحات تنسجم مع المعايير التي صاغوها في مواثيقهم، وتتماشى مع ما ينادون به من مبادئ ذات الصلة بحقوق الإنسان وإعادة النظر بالقرار الذي كان قد اتخذته مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن تعزيز العلاقات مع إسرائيل

تواصل آلة القتل العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الاسرائيلي، ولليوم الثالث عشر على التوالي، استهداف المدنيين في قطاع غزة، مرتكبة بحقهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في ظل تباطئ عمل اللجان والهيئات والمجالس الدولية التي من شأنها اتخاذ ما يلزم من أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

لقد بتنا نشهد أضرار الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني! ففوات الاحتلال أخذة في استهدافها للمدنيين¹، واللجان والهيئات والمجالس الدولية مستفحلة في التباطئ، ناسية بأن ما يتم هدره من وقت لاتخاذ قرارات صارمة وملزمة، يُستخدم وبفعالية عالية لإزهاق العديد من أرواح المدنيين، لا سيما الأطفال الأبرياء، وخير دليل على ذلك قيام قوات الاحتلال، في اليوم الحادي عشر للعدوان، أي بتاريخ 6 كانون الثاني 2009، باستهداف ثلاثة مدارس تابعة للأونروا احتوى فيها مدنيون جرّاء بحثهم عن الأمان، فكانت الحصيلة 42 ضحية بينهم 10 أطفال!!!

إنّ التباطئ المتفاقم الذي تنتهجه اللجان والهيئات والمجالس الدولية، لا سيما مجلس الأمن، يجعلنا نضعه في خانة تشجيع إسرائيل على المضي قدماً بأفعالها الهمجية المنافية لكافة المواثيق الدولية التي تنص على احترام حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص نصوص القانون الدولي الإنساني؛ كما وأن تصريحات الرسميين الأوروبيين الذين يجولون في المنطقة، تصب في إطار التشجيع ذاته، حيث تعالت أصواتهم لتحمل حركة حماس كافة المسؤولية عما يجري في القطاع - وإن كانت تتحمل جزءاً منها² - متغاضيين في الوقت ذاته عن المسؤولية الكبرى لإسرائيل تجاه ما يجري باعتبارها أولاً: دولة احتلال، وبالتالي المسؤولة الأولى، وبحسب الفصل الثالث

¹ حيث بلغ عدد الضحايا ممن فارقوا الحياة 700 أكثرهم من المدنيين، بينهم 219 طفل و 89 امرأة و 7 مسعفين ناهيك عن العدد المرتفع جداً للجرحي إذ بلغ 3100 جريح تشكل أكثريتهم من المدنيين

² إنّ حركة حماس تتحمل جزءاً من المسؤولية باعتبارها أخلت بقواعد القانون الدولي الإنساني عبر استهدافها للمدنيين وكذلك تعريض حياة مدنيين للخطر أثناء استخدامها الحق المشروع في المقاومة والدفاع عن النفس



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



الخاص بالأراضي المحتلة في إتفاقية جنيف الرابعة، عن حماية كافة المدنيين وليس فقط مدنيها، وثانياً وليس آخراً: سلطة احتلال، كانت وما زالت تفرض حصاراً منهجياً وخانقاً على القطاع، أقل ما يمكننا وصفه بأنه عقاب جماعي بحسب نص المادة 33 من الإتفاقية ذاتها.

إنّ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) إذ تأسف لما آلت إليه الأمور وعبثيتها، تجدد إدانتها للأعمال الإجرامية التي تمارسها سلطة الاحتلال الاسرائيلي بحق أبناء شعبنا من المدنيين، و:

- تحت **مجلس الأمن** على عدم الاكتفاء ببيان رئاسي بشأن غزة بل والمسارة لاتخاذ قراراً ملزماً، من شأنه أن يوقف شلال الدم النازف في غزة منذ 27 كانون الأول/ديسمبر 2008، ويفرض إجراءات صارمة من شأنها: حماية المدنيين، حيث بات من الضروري إرسال قوات دولية لحفظ السلام، وكذلك معاقبة إسرائيل لإخلالها بالتزاماتها تجاه القانون الدولي الإنساني.
- تجدد مطالبتها **الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف** الوفاء بالتزاماتها بحسب المادة الأولى وكذلك المادة 146 من إتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على ملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للاتفاقية.
- تطالب **مجلس حقوق الإنسان** وأثناء جلسته الاستثنائية حول الأوضاع في غزة، والتي من المتوقع انعقادها يوم غد، الجمعة 9 كانون الثاني/يناير 2009، أن يدعم مطلب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، وذلك بأن يوصي **بالتنام الجمعية العامة** بحسب قرارها رقم 377 تاريخ تشرين الثاني 1950 **والمعنون "الإتحاد من أجل السلام"** وذلك لاتخاذ جملة قرارات وإجراءات بحق الحكومة الإسرائيلية ومرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني فيها، دون تعريضها لحق النفض (الفيتو).
- تعود وتدعو **الاتحاد الأوروبي** لكي يقوم باستخدام وثيقة المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني (2005/ج 04/327) استخداماً فعالاً وذلك لضمان امتثال إسرائيل لهذا القانون بحسب ما نصت عليه الفقرة 16 (ب)، (ج) و(د) من هذه الوثيقة، عبر اتخاذ تدابير تقييدية وعقوبات فورية ووقف أي تحديث للحوار من خلال إعادة النظر بالقرار الذي كان قد اتخذته مجلس الإتحاد الأوروبي في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2008 بشأن تعزيز العلاقات مع إسرائيل، دونما أي اعتبار لسجل الأخيرة الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان والذي يتنافى مع مبدأ احترام هذه الحقوق الواردة في الفقرة 2 من إتفاقية الشراكة فيما بين الطرفين. كما ونحثهم على اعتماد مواقف وتصريحات تتسجم مع المعايير التي صاغوها في موثقتهم، وتتماشى مع ما ينادون به من مبادئ ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأخيراً وليس آخراً، تدعو المنظمة الأطراف الدولية الذين يعملون على وقف هذه النزاعات لأن يتخلوا عن سياسة الكيل بمكياليين، والتي من شأنها تأجيج الصراع لكونها تفتقد لمعايير الإنصاف والعدالة، ونذكرهم بأنّ



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



تناسي حقوق الإنسان وإزدياؤها عبر التاريخ قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني، وها نحن نشهدا مجدداً، ونطالبهم بأن يضعوا نصب أعينهم الاعتبار بأنه، وحسبما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الظلم والاستبداد.

إنّ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، ومن عمق إيمانها بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جهة، واللجنة الرباعية التي تضم إلى جانب الولايات المتحدة، كل من الإتحاد الأوروبي والإتحاد الروسي وكذلك الأمم المتحدة إلى الوقوف وقفة حق، وتطبيق ما جاء في نصوص الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما لجهة المساواة وعدم التمييز.

إننا نخشى خطر الصمت الجائر لمجالسكم وهيئاتكم، الذي قد يعرض هذه المنظومة برمتها لفقدان الثقة والمصداقية، ونحثكم لتدارك الأمر وتقديم مصلحة الإنسان وحقه في الحياة وسلامة شخصه، على غيرها من المصالح والاعتبارات الدولية والإقليمية.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، هي منظمة مستقلة، وغير حكومية، تأسست في العام 1997 ومشهرة في لبنان بموجب علم وخبر رقم 36/أد، حيث تعمل في مجال نشر، وحماية والدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هذا وتتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)